



محضر اجتماع
لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة
عدد 17

• تاريخ الاجتماع: 12 مارس 2021

• جدول الأعمال:

- الاستماع إلى السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات حول إدراج الأعلاف ومدخلاتها ضمن الأمر الحكومي المتعلق بقائمة المواد والمنتجات والخدمات المستثناة من نظام حرية الأسعار والمنصوص عليه بالفصل 3 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار وتوريد بعض المنتجات الفلاحية التي يتم إنتاجها محليا.

• الحضور:

- الحاضرون: (15)

- المعتذرون: (06)

- الغائبون: ()

- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: (04)

رفع الجلسة: 13.20

افتتاح الجلسة: 10

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة جلسة حضورية وعن طريق تقنيات التواصل عن بعد للاستماع إلى السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات حول إدراج الأعلاف ومدخلاتها ضمن الأمر الحكومي المتعلق بقائمة المواد والمنتجات والخدمات المستثناة من نظام حرية الأسعار والمنصوص عليه بالفصل 3 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار وتوريد بعض المنتجات الفلاحية التي يتم إنتاجها محليا.

وافتح السيد رئيس اللجنة الجلسة موضحا أنها يندرج في اطار ممارسة الدور الرقابي للجنة من اجل الوقوف على أهم الاشكاليات التي تعيق تقدم منوال التنمية في تونس والتي أصبحت تهدد أمن بلادنا القومي الغذائي على غرار معضلة الأعلاف التي أصبحت قضية وطنية ساهمت في خلق تحركات شعبية في عديد المناطق باعتبارها أساس إحدى أهم المواد الغذائية وهي اللحوم الحمراء والبيض والحليب ومشتقاته. وقدم لمحة عن مختلف المراسلات التي وجهتها اللجنة إلى رئاسة الحكومة للمطالبة بإصدار الأمر الحكومي المتعلق بالقانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار وضرورة إدراج الأعلاف ومدخلاتها ضمن قائمة المواد التي لا تخضع لحرية الأسعار.

كما أشار إلى مسألة توريد كميات كبيرة من المواد الفلاحية التي يتم إنتاجها محليا (طماطم - فلفل - بصل...) وشبهات توريدها من دولة شقيقة (دولة مصر) أثبتت بعض التقارير أنّ هذه الخضروات ممنوعة من الدخول إلى بعض الأسواق الأوروبية، واستفسر عن توريد كميات كبيرة من الأرز الأبيض ووجود نسبة مرتفعة من مادة الأفلوتوكسين وعن مستوى تدخل وزارة التجارة لمتابعة ومراقبة عمليات التوريد وعن مدى صحة تعليب كمية من هذه المادة (12 طن) وترويجها بمدينة صفاقس، كما تساءل عن خطة الوزارة لمراقبة مسالك التوزيع خاصة مع حلول شهر رمضان المعظم.

وفي مداخلته أرجع السيد وزير التجارة ارتفاع أسعار الأعلاف إلى توريد بعض المواد التي تدخل في تركيبة هذه الأعلاف وهي مادتي الصوجا والذرة مشيرا إلى أنه تم إعداد مشروع أمر يتعلق بإدراج الأعلاف ومدخلاتها ضمن قائمة المنتجات المستثناة من حرية الأسعار تم توجيهه إلى مجلس المنافسة للنظر وإبداء الرأي، مضيفا أنه تم إقرار تخفيض نسبة هامش الربح من 20% إلى 10% مما سيؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار ودعا إلى ضرورة إدخال إصلاحات هيكلية على هذا القطاع واستغلال نتائج البحث العلمي لإيجاد نوعية جديدة للأعلاف.

وفي مجال اخر أفاد السيد الوزير انه تم إقرار إجراءات عاجلة لفائدة الفلاحين تمثلت أساسا في ضخّ كمية من مادتي الشعير والسداري مباشرة للفلاح وادخال إصلاحات على المنهجية المعتمدة

في ضبط الحصص وتوزيعها، والتصدي لعمليات تهريب الفلّوس والتشجيع على تصدير المواد الفلاحية بتمكين المصدرين من منح تعطي كلفة الصادرات على حساب صندوق النهوض بالصادرات.

وبالنسبة لعمليات التوريد أوضح السيد الوزير أنّ المبدأ هو التعويل على الإنتاج الوطني لتغطية حاجيات السوق المحلية ولا يتمّ اللجوء إلى التوريد إلا في حالات استثنائية يتمّ الاتفاق في شأنها ودعا إلى ضرورة هيكله القطاع الفلاحي حتى يكون قادرا على تلبية حاجيات المواطن وتغطية الصادرات. وأضاف أنّ ما تمّ توريده من بلد مجاور هي كميات ليست كبيرة وهي قانونيا غير خاضعة لرخصة توريد ولكنها خاضعة لمراقبة صحية ولا دليل علمي على عدم صلاحيتها للاستهلاك.

كما أكد أنّه لم يتم منع التوريد نظرا للاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل بلادنا وحفاظا على الأسواق المجاورة ومزيد التموقع في أسواق أخرى مشيرا إلى أنّ استراتيجية الوزارة ترمي إلى الحفاظ على التعامل المميز مع مختلف البلدان وكذلك الحفاظ على صحة المواطن من خلال مراقبة الصحة النباتية.

وبخصوص موضوع الأرز الأبيض أقر السيد الوزير وجود كميات فاسدة لم يتم قبولها من قبل ديوان التجارة وإخراجها تماما من مخازنه بعد إجراء تحليل ثان والتأكد فعلا أنّ نسبة الأفلوتوكسين مرتفعة وتمّ اعتبارها غير صالحة للاستهلاك، مؤكدا انطلاق الوزارة منذ اعلامها بهذه المسألة في عملية تفقد بالتوازي مع عملية التفقد التي قامت بها الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية من أجل الوقوف على الاسباب التي أدت الى فساد هذه الكميات وتحديد المسؤوليات.

كما أقر تغليب كمية صغيرة من الأرز (12 طن) وتوزيعها على تجار الجملة بولاية صفاقس بعد التأكد من سلامتها إذ أثبتت التحاليل مطابقتها للمواصفات، وبالنسبة للكميات المتبقية (حوالي 1988 طن) أفاد بأنه تمّ الاتفاق بين ديوان التجارة ومكتب التحاليل العالمي والمزود على أخذ عيّنة يتم الاحتفاظ بها وتوجيه جزء منها إلى مكتب دولي مختلف عن المكتب الذي قام بالتحليل الأولي وكذلك القيام بتحليل ثان من نفس العينة في المخبر المركزي التونسي ثمّ مقارنة النتائج والبتّ نهائيا في الموضوع مشددا على أنّه سيتمّ تحميل المسؤولية لكل طرف في صورة إقرار إخلالات.

وفي تدخلاتهم أثار السادة النواب العديد من الإشكاليات والملاحظات تمحورت أساسا حول النقاط التالية:

- غياب التنسيق مع الوزارات المتداخلة ودعوة إلى مزيد من الجدية في توفير المواد الأساسية للإنتاج الفلاحي على غرار الأعلاف ومادة الأمونيتر.

- دعوة إلى حوكمة المنظومة الرقابية والتحكم في مسالك التوزيع ورقمنتها والتصدي للمحتكرين خاصة أمام ضعف جودة المنتج باعتبار أنّ هدف الفلاح أصبح توفير الغذاء والمحافظة على القطيع وليس تحسين جودة الإنتاج.
- التأكيد على ارتفاع أسعار الأعلاف وتفاقم ظاهرة التطفيف في الميزان وضرورة التصدي لهذه التجاوزات.
- التساؤل عن استراتيجية الدولة لحماية الفلاح والتأكيد على ضرورة توجيه الدعم إلى الفلاح الصغير.
- دعوة إلى التصدي إلى عمليات التوريد العشوائي والاستفسار عن خطة الوزارة لتفادي الخلل بين العرض والطلب والتحكم في فائض الإنتاج.
- التشكيك في حقيقة خلو كمية الأرز الأبيض التي تم توزيعها بمدينة صفاقس (12 طن) من كل شبة باعتبار أنّ كميات الأرز وردت في دفعة واحدة وغير مكبّسة والتحذير من الاستهتار بصحة المواطن التونسي.
- التساؤل عن أسباب تأخر تركيز الهيئة الوطنية لمراقبة السلامة الصحية للمنتجات الغذائية.
- التساؤل عن مدى وجود توجه لتسعير الأعلاف وإمكانية إعادة تكليف ديوان تربية الماشية بتوريد المواد الأولية للأعلاف.
- وفي رده أفاد السيد وزير التجارة بأنّ الوزارة تعمل على إعداد وثيقة تعاقدية لضبط خارطة الطريق ووضع رؤية مستقبلية تهم جميع القطاعات سيتم عرضها قريبا على انظار لجنة الفلاحة.
- وبالنسبة لتحليل المواد الفلاحية الموردة أكد السيد الوزير أنّ التحاليل تتمّ بصفة آلية رغم الحصول على شهادات مطابقة للمواصفات.
- وبخصوص ضعف الدور الرقابي أقر السيد الوزير ضعف الجهاز الرقابي للوزارة مؤكداً أنّه تمّ وضع برنامج رقابي متنوع من حيث الإمكانيات وآليات التدخل وعرضه قريبا على مجلس الوزراء ثم على مجلس نواب الشعب للمصادقة.
- وعن مسألة التنسيق بين الوزارات أكد السيد الوزير أنّ الوزارة في عمل مشترك ومتواصل مع كل الوزارات المتداخلة كوزارة الفلاحة ووزارة الصحة ووزارة الداخلية.
- وإثر مغادرة السيد وزير التجارة والوفد المرافق له الجلسة واصلت لجنة الفلاحة اجتماعها للنقاش حول طريقة عمل اللجنة وضبط برنامج عملها خلال الفترة القادمة.

مقرر اللجنة: محسن العرفاوي

رئيس اللجنة: معز بلحاج رحومة